

وأيضاً: أليس أن النبي صلى الله عليه وسلم وآله وسلم كان يأمر وينهى حال حياته كل من سيوجد بعده إلى قيام القيامة؟ فثبت: أن تقدم الأمر على المأمور غير ممتنع.

لأننا نقول: الأمر عبارة عن الطلب. وتحقيق وجود الطلب مع أنه ليس هناك من يطلب منه شيء، محال في العقول. بل العزم على الطلب قد يتقدم على الطلب. مثل أن الواحد منا إذا علم أنه سيوجد له ولد، فإنه في الحال يعزم على أنه وجد له ذلك الولد، فبعد وجوده يطلب منه تحصيل العلم والأدب. فأما أن يقال: إنه قبل وجود الولد، يطلب منه تحصيل العلم والأدب، فهذا البتة غير معقول.

وأما أن قوله بأن النبي عليه السلام كان يأمر حال حياته وينهى كل من يوجد بعده إلى قيام القيامة.

فنقول: هذه مغالطة. وذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم [ما كان له أمر ونهي على الخلق بل هو عليه السلام] كان^(١) يخبرنا أن أولئك الذين سيوجدون بعدي يحدث الله عليهم حال وجودهم وكمال عقولهم، أنواعاً من الأمر والنهي. وذلك الإخبار إنما حَسَنَ من الرسول عليه السلام لأنه حضر هناك من يسمع ذلك الخبر ويبلغه إلى الذين سيوجدون بعد ذلك. أما في الأزل فليس هناك أحد البتة يسمع ذلك الخبر، ويبلغه إلى الذين سيوجدون بعد ذلك. فظهر أن هذا المثال مغالطة محضة.

(١) كان يخبرنا: أ.